

# حياة الشباب في العراق محكومة بسلطة العشيرة

## أغلب الشباب مرتبطون بالانتماء القبلي بحثا عن ظهير يقف إلى جانبهم

تنص الأعراف والتقاليد عند العشائر والقبائل على نصرة الضعيف والمظلوم، لكنها مقولة قديمة لا وجود لها اليوم في العراق، بل أصبحت أحكام العشائر سيفا مسلطا على الجميع لم يستطع الشباب العراقي الإفلات منه لسلطتها ونفوذها الذي يفوق سلطة القانون والأجهزة الأمنية.

بغداد - تحكم العادات والتقاليد العشائرية الراسخة معظم شؤون العراق، وتؤثر على مختلف نواحي حياة الشباب المنقسمين بين رافض ومؤيد له، لكنهم في كلا الحالتين غير قادرين على الإفلات من قيودها الكثيرة. وفرضت حالة الانفلات الأمني والفوضى التي يعيشها العراق على الكثير من الشباب الاختيار بين الانضمام إلى الأجهزة الأمنية أو الحكومة والمليشيات، ولأن سلطة العشائر ونفوذها يفوقان سلطة القانون فإن الاختيار يقع على الجهة الأقوى.

### لا خيارات

أصبحت السيطرة في العراق بعد عام 2003 لمن يمتلك السطوة والسلاح، فحتى العشائر التي كانت ملاذا للخائف بدت اليوم هاجسا يلاحق العراقيين. وتحتج عروض الانضمام إلى عشيرة معينة إلى أن يدفع الشاب مبالغ مالية إلى زعيم القبيلة أو العشيرة ليكون ضمن أفرادها، وليتمتع بالحماية من أي اعتداء من قبل عشيرة أخرى.

### الانتماءات العشائرية تؤثر على وضع الشباب على جميع المستويات الرسمية والاجتماعية، وتصل إلى التحكم في الارتباط

وأضاف أن "شيوخ العشائر الحقيقيين معروفون وهم معدودون، لكن الوضع العام في البلد أدى إلى بروز مدعي المشيخة، وهم في الحقيقة تجار مشاكل هدفهم الحصول على مبالغ مالية بشئى الطرق". وأشار إلى أن هناك عمل جاد من قبل شيوخ العشائر، ويتسابق من قبل وزارة الداخلية، لتبذ بعض العادات والتقاليد القديمة، ويعني مصطلح "الدكة العشائرية" مرحلة التحذير، وهو تقليد يعود لقرون عدة. لكن مع انتشار السلاح بشكل متفعل خلال دوامة العنف التي شهدتها البلاد، أصبحت تلك العادة خطرا كبيرا. وتتخلص "الدكة العشائرية" بإقدام مسلحين ينتمون لعشيرة على تهديد عائلة من عشيرة أخرى، من خلال عملية إطلاق نار أو إلقاء قبيلة يدوية أحيانا، على منزل المقصود، كتحذير شديد للجهة المدفوعة على الجلوس والتفاوض لتسوية الخلاف. وفي حال عدم موافقة الطرف المستهدف، تتطور الأمور لتؤدي إلى وقوع ضحايا من الطرفين.

### بث الرعب

وتشهد مناطق متفرقة في العراق وضمنها بغداد، هجمات مسلحة مماثلة يوميا يقودها عدد من شباب العشائر، الأمر الذي يؤدي إلى سقوط ضحايا وبث الرعب بين الناس. وفي بغداد كما في كل محافظات العراق، تغيب أي إحصاءات رسمية لعدد ضحايا العنف العشائري، رغم حساسية المسألة. ويحمل عدنان الخزعلي، أحد زعماء عشائر مدينة الصدر في شرق بغداد، "الحكومة مسؤولية تصاعد النزاعات العشائرية".

وأوضح أنه كان يقود سيارته في أحد شوارع بغداد فأوقفه عدد من الشباب يحملون شخصا قد تعرض لحادث سير، وأوصل المجموعة مع الشخص المصاب إلى المستشفى، بعدها طالبه مرافق المصاب بضرورة جلب عشيرته بغية عقد فصل عشائري ودفع مبلغ مالي. وتابع: "أغلب أقربائي هاجروا من العراق ولم يتبق منهم إلا القليل، لذلك اضطرت إلى تسجيل اسمي مع إحدى القبائل الكبيرة في العراق؛ وذلك من أجل التفاوض مع العشيرة الأخرى".



### العشائر كانت ملاذا للخائف وأصبحت هاجسا يلاحق العراقيين

ضحية لتقاليد وسنن عشائرية ظالمة، مبينا أن "المرأة وتُعد مرتين؛ الأولى في زمن الجاهلية بعدما كانت تدفن وهي حية، والثانية في زمن الإسلام والديمقراطية وذلك من خلال إجبارها على الزواج من ابن عمها تحت سميات الأعراف والتقاليد".

### ضعف القوات الأمنية سببه فقدان السيطرة على انتشار السلاح بين الشبان العاطلين عن العمل في بلد تنخره البطالة والفساد

وتعتبر ظاهرة "النهوة العشائرية" من أبرز مظاهر العنف ضد النساء في العراق، حيث تجبر فيها الفتاة على قبول الزواج من ابن عمها رغم عدم قبولها لها في بعض الأحيان.

ونتيجة لاستفحال ظاهرة "النهوة العشائرية" بشكل لافت وارتفاع نسبة ضحايا هذا العنف العشائري، وجه مجلس القضاء الأعلى في العراق باعتبار "النهوة العشائرية" جريمة وبمعاينة مرتكبيها، لكنها ما زالت تمارس.

ويؤكد أستاذ الأمن الوطني في جامعة النهدين حسين علاوي أن "الأعراف العشائرية تؤثر في المجتمع العراقي".

وأضاف علاوي "خلال السنوات العشر الماضية، لم تكن هناك إجراءات رادعة في هذا الاتجاه"، مشيرا إلى أن "هناك من يتمادى ويستغل اسم العشيرة للإساءة والتأثير على عمل المؤسسة الأمنية". ولفت إلى أن "لهذا الأمر تأثيرا سلبيا يعيق وينعكس حتى على الاستثمارات الأجنبية"، معربا عن أمله في أن "تمارس العشيرة دورا في دعم فرض القانون ومساندة القوات الأمنية".

وسبق للعراق أن ألغى عام 1958 قانون العشائر، وقضى على سلطة القبيلة السياسية، وحولها إلى هيئة اجتماعية ريفية يمكن للمرء الرجوع إليها للمشورة. لكن الفراغ السياسي بعد عام 2003، عقب سقوط النظام العراقي السابق، أعاد للعشائر نفوذها من جديد، وسط غياب شبه تام للعدالة الاجتماعية وتطبيق القانون مع انتشار واسع للفساد في معظم مؤسسات الدولة.

العراق بشكل كبير على وضع الشباب على جميع المستويات الرسمية والاجتماعية، وتصل إلى التأثير في الارتباط والزواج، بل إنها تصل إلى حد التدخل في اللباس والنشاطات الاجتماعية أو الخيارات الحياتية، فأحد عارضي الأزياء ترك المهنة نهائيا لرفض عشيرته لها، وأخر قال أن شيخ العشيرة جعله سخرية بسبب تسريحة شعره.

وتحدث الشاب أحمد عن معاناته بسبب نهيها عن الزواج من الفتاة التي أحبتها خلال دراسته الجامعية في إحدى الجامعات العراقية بحكم الظواهر الاجتماعية والقبلية التي تمنع هذا النوع من الزواج، رغم حصوله على الموافقة المبدئية من أهل الفتاة.

وأضاف: "لم أكن أعلم ولا الفتاة أو حتى أهلها أن أحدا من أبناء عمومتها يرغب بالزواج من فتاة أحببتها وأحبتي لسنوات عديدة". ولفت إلى أنه تلقى اتصالا هاتفيا في ساعة متأخرة من الليل من أحد أبناء عمومتها يهدده بالقتل إذا اقترب من الفتاة مرة أخرى.

وأضاف أنه أصبح هو وحيبته التي أجبرت على الزواج من ابن عمها بعد ضربها بشكل مستمر من ذويها

ويعتبر أن ضعف القوات الأمنية اليوم، سببه فقدان السيطرة على انتشار السلاح الذي يصل إلى أيدي الشباب العاطلين عن العمل في بلد تنخره البطالة والفساد.

### شرطة عاجزة

ونتيجة لذلك "غالبية الشباب مسلحون، ولا تستطيع حتى القوات الأمنية الوقوف في طريقهم". وتتفق الآراء على أن هذه الظاهرة تتزايد لأن القضاء لا يمارس ضغوطا كبيرة بمواجهة هذه العادات. فرجال الشرطة الذين يخافون أن يجدوا أنفسهم عالقين وسط نزاع عشائري، لا يمكنهم التدخل.

كما أن ضعف القانون هو السبب للجوء إلى الأعراف العشائرية لتسوية الخلافات، ووفق تعبير همام أن "المجتمع أصبح اليوم أشبه بالغاوية، لذا يلجأ المواطن إلى العشيرة" لإحقاق العدالة.

ويقول شرطي يدعى علي، إنه أجبر على دفع 12 مليون دينار (حوالي 9600 دولار)، بينما دفع زميله ثمانية ملايين (6400 دولار) لتسوية نزاع عشائري نشب بفعل اتخاذ إجراءات أمنية لفرض القانون في إحدى مناطق بغداد.

ووقع الحادث إثر قيام موقوف لدى الشرطة بتوجيه ضربة إلى علي الذي قام بدوره بالرد وضربه بعضا ما أدى إلى إصابته بجرح في رأسه.

وبعد مرور نحو ثلاثة أسابيع، تلقى مركز الشرطة الذي يخدم فيه علي، تهديدا عشائريا وطلبيا بإقامة مجلس عشائري لمحاسبة الضابط والشرطي لتسوية الأمر. وفي حال رفضهما، ستم تسوية الأمر من جانب أبناء العشيرة. ويؤكد علي أنه حاول الاستعانة بمسؤولين في الشرطة، لكنهم رفضوا إقدام وزارة الداخلية بمشاكل عشائرية، رغم أن الحادث وقع خلال تاديبه لمهامه كشرطي. لذا، لم يكن أمام علي سوى تسوية الأمر عشائريا.

ويقول الشرطي بغضب "الآن، حتى لو رأيت شخصا لا يحترمون القانون، لن أتدخل أبدا".

مؤكدا "لا أريد أن أكون ضحية وأقع في مشاكل. إذا اعتقلنا أحدا، سواء كان مجرما أو مشتبهيا به، نلاحق عشائريا".

وتؤثر الانتماءات العشائرية في



الزواج بأمر العشيرة